

الرباط في 31 دجنبر 2010

إلى
النائبة جميلة المصلي
فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب

الموضوع: جواب عن سؤال كتابي بشأن "تيسير المساطر ووضوحها في وجه طالبي رخص التصوير من المؤسسات الوطنية"

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛
وبعد، جوابا على السؤال الكتابي الذي تفضلت به السيدة النائبة المحترمة، يشرفني أن أحيطك علما بأن مجال التصوير الموجه لفائدة القنوات التلفزيونية أصبح يعرف حركة كبيرة، حيث تفد على بلادنا فرق إعلامية عديدة، بهدف إنجاز رپورتاجات وأفلام وثائقية حول مختلف القضايا السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ومن أجل تيسير ظروف إنجاز هذه الإنتاجات السمعية-البصرية، التي تساهم في التعريف بمختلف أوجه التطور الذي يشهده المغرب على جميع الأصعدة، فإن مصالح وزارة الاتصال تعمل على مواكبتها وتأطيرها، من خلال تمكين شركات الإنتاج، سواء الأجنبية أو المغربية المنتدبة من القنوات التلفزيونية، من رخص التصوير الضرورية.

وحرصا منها على ضبط هذا المجال، والحد من استعمال تراخيص التصوير بشكل يخالف الأهداف المعلن عنها في طلبات التراخيص، فقد عملت وزارة الاتصال على وضع مجموعة من المعايير للحصول على الموافقة بالتصوير، من بينها



ضرورة التوفر على مخطط للتصوير واضح ومفصل، يبرز موضوع التصوير ومواقفه وتواريخه، إضافة إلى تحديد الجهة المستفيدة منه (قناة تلفزيونية أجنبية أو وطنية)، والتي ستقوم ببث الإنتاج .

وتهدف هذه الإجراءات، من جهة، إلى ترشيد مجال التصوير، خصوصا وأن بعض شركات الإنتاج يحكمها هاجس تجاري، يجعلها لا تراعي أحيانا الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تطال صورة المغرب من خلال بعض الإنتاجات، وإلى قطع الطريق، من جهة ثانية، على بعض القنوات التلفزيونية الأجنبية المعروفة بتركيزها على مواضيع تنسم بطابع الإثارة، حيث تقوم بانتداب شركات محلية لإنجاز هذه المواضيع التي تنعكس سلبا على صورة بلادنا في الخارج.

وحرصا منها على ضمان مصالح شركات الإنتاج السمعي البصري، التي تلتزم بالضوابط الجاري بها العمل، عملت وزارة الاتصال، خلال هذه السنة، على الاستجابة لعدد كبير من طلبات التصوير لإنجاز رپورتاجات مختلفة عبر التراب الوطني لفائدة هذه الشركات، حيث بلغت تراخيص التصوير المسلمة برسم 2010 أزيد من 700 رخصة بمختلف جهات المملكة، شملت كافة المواضيع الاجتماعية والقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية.

وتفضلني السيدة النائبة المحترمة بقبول خالص تحياتي

الناطق الرسمي باسم الحكومة
إمضاء : خالد الناصري